مشكلة الغذاء فى الأردن

بقلم الدكتور حسن عبد القادر صالح(*)

تمهيـــد :

ليست مشكلة الغذاء التى يواجهها الأردن فريدة فى نوعها ، بل يمكن اعتبارها جزءاً من مشكلة الغذاء فى الوطن العربى وفى البلاد النامية بصفة عامة . وقد وقف الأردن ولايزال يقف صامداً فى مواجهة التحديات الكبيرة ، ويعقد العزم على الانتصار عليها جميعا بفضل جهود المسؤولين وأفراد الشعب ، وبفضل التعاون الصادق والتفانى المخلص من أجل البناء والتقدم .

وإذا استعرضنا كثافة السكان فى الأردن نجدها متوسطة ، إذ تصل إلى ٢٢ نسمة / كم٢ (١) . ولاتعطينا هذه الكثافة الحسابية فكرة صحيحة عن حقيقة الضغط السكانى على الأراضى الزراعية ، لأن الأردن بالإضافة إلى المناطق المعمورة فيه يشتمل على مساحات واسعة من الأراضى الصحراوية . لذا فإن الكثافة الزراعية أونصيب الفرد الواحد من الأراضى الزراعية هى المقياس الصحيح الذى يمكن أن نتخذه لتوضيح مقدار الضغط السكانى على الأراضى الزراعية . ويمكن القول إن نصيب الفرد الأردنى من المساحات المنزرعة بصفة عامة يبلغ ٤,٧ دونما ، بينما يتدنى نصيبه من المساحات المنزرعة على الرى إلى ٢٠, دونما(٢) .

(*) الأستاذ بقسم الجغرافيا بكلية الآداب – الجامعة الأردنية .

(١) U.N., Salient demographic characteristics of the Arab Countries in the Middle East. Pop. Bull. No. 1. Beirut, 1971.

(٢) F.A.O. Production Yearbook, 1971.

وإذا قارنا ، على سبيل المثال ، بين نصيب العامل الزراعى من إنتاج الحبوب فى كل من سوريا والأردن ، تبين لنا أن نصيب العامل الزراعى فى سوريا يبلغ نحو ١,٥ طن من الحبوب فى السنة ، بينما يبلغ نصيب زميله فى الأردن نحو ٥, طن فقط ، وهى حقيقة تعكس لنا مقدار الضغط السكانى على الموارد الزراعية الغذائية ، وتبرهن على أن الأردن يواجه ضغطا سكانيا على موارده الزراعية بدرجة أكبر منها فى سوريا[1] . ويمكن أن تعزى مشكلة الضغط السكانى على الأراضى الزراعية فى الأردن إلى تدفق الفلسطينيين بأعداد كبيرة بعد عام ١٩٤٨ وإقامتهم فى الأردن ، الأمر الذى جعل سكان الأردن يتزايدون بنسب تفوقت كثيراً على نسبة تزايد مساحات الأراضى الزراعية .

والجدير بالملاحظة أن الأردن شهد خلال الفترة ما بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٠ نموا سكانيا سريعا ، إذ تزايد السكان من ١,٢ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٢,٣ مليون نسمة عام ١٩٧٠[2] . وقد بلغ معدل النمو السكانى خلال العقد السادس ٣,٢٪ ، ويعزى هذا المعدل المرتفع إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية السنوية الناجمة عن تفوق معدلات المواليد (٤,٨٪) على معدلات الوفيات (١,٦٪) . أضف إلى ذلك ارتفاع معدلات الخصوبة ، إذ بلغ معدل الخصوبة ٦,٨ طفلا لكل امرأة ، ويقع فى قمة معدلات الخصوبة فى الأقطار النامية .

إنتاج الغذاء ومدى كفايته :

ينتج الأردن عدداً كبيراً من المنتجات الغذائية وأهمها القمح والشعير

---

(١) د. حسن عبد القادر صالح ، مشكلة الغذاء فى العالم والوطن العربى . عمان (١٩٧٣)، ص ١٤٦ .

(٢) Odeh, H.S., Economic Development of Jordan, 1954 - 1971, Amman, 1972, p. 2.

قدر عدد سكان الأردن فى عام ١٩٧٣ بنحو ٢,٥ مليون نسمة .

والبقول والخضروات والفواكه . وينتج أيضاً اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان . ويعود الفضل فى هذا التنوع الإنتاجى الغذائى إلى تنوع أشكال الأرض والمناخ والنبات الطبيعى والتربة داخل البلاد . وإذا استعرضنا تطور إنتاج المواد الغذائية ونصيب الفرد من الإنتاج الغذائى فى الأردن خلال السنوات العشر الماضية تبين لنا الحقائق التالية :

١ — تناقص الإنتاج الغذائى فى الأردن بعد حرب حزيران (يونية) ١٩٦٧ نتيجة احتلال الضفة الغربية وانسلاخها عن البلاد . فقد تعرض نحو ثلث سكان الأردن للاحتلال الإسرائيلى وأصبح الأردن محروما من نصف موارده الاقتصادية . كما نزح إلى الضفة الشرقية نحو ٤٠٠,٠٠٠ نسمة . وتؤكد الأرقام الاحصائية لعام ١٩٦٦ أن الضفة الغربية ساهمت بنحو ٤٥٪ من مجموع الإنتاج القومى ، وكان نصيب الزراعة نحو ٣٧٪ من مجموع مساهمة الضفة الغربية . والجدير بالذكر أن الضفة الغربية تشتمل على ربع مجموع مساحة الأراضى المنزرعة فى الأردن ولكنها تنتج ٦٥٪ من مجموع إنتاج الأردن من الخضروات ، و٦٠٪ من مجموع إنتاج الفواكه الأردنية ، وأكثر من ٨٠٪ من مجموع الزيتون ، ونحو ٣٠٪ من مجموع إنتاج الحبوب فى الأردن[1] .

٢ — تقلب الإنتاج الزراعى بعامة وإنتاج الغذاء بخاصة فى الأردن . ويعود السبب فى ذلك إلى اعتماد مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية على الأمطار التى تتذبذب بصورة واضحة . ولكمية المطر وتوزيعها الزمانى والمكانى تأثير كبير على نجاح الزراعة البعلية أوفشلها ، وكذلك على كمية الإنتاج الزراعى. وعلى سبيل المثـــال كانت أعوام ١٩٥٩ - ٦٠ و١٩٦٥-٦٦ و١٩٧٢-٧٣ سنوات جفاف انخفض فيها إنتاج البلاد الزراعى وزادت كميات القمح المستوردة من الخارج لمواجهة حاجات السكان الاستهلاكية . ولا يتسبب الجفاف عن قلة كمية المطر الساقطة فى سنة ما فحسب بل ينجم أيضاً عن سوء

---

(١) Ibid, pp. 37 - 45.

توزيع المطر خلال الشهور المطيرة . والواقع أن كمية المطر فى الأردن تتوزع على أشهر السنة فى السنوات العادية حسب النسب الآتية [1] :

الشهر	النسبة المئوية	الشهر	النسبة المئوية
تشرين أول (أكتوبر)	٢ ٪	نيسان (أبريل)	٤٪
تشرين ثان (نوفمبر)	١٠٪	ايـــار (مايو)	١٪
كانون أول (ديسمبر)	١٧٪	حزيران (يونيه)	صفر
كانون ثان (يناير)	٢٥٪	تمـــوز (يولية)	صفر
شـــباط (فبراير)	٢٣٪	آب (أغسطس)	صفر
آذار (مارس)	١٨٪	أيلـــول (سبتمبر)	—

ويمكن أن نقسم الأمطار التى تسقط على الأردن إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) الأمطار المبكرة (المطر الخريفى) ، وتسقط خلال الفترة ما بين تشرين أول (أكتوبر) وتشرين ثان (نوفمبر) .

(ب) الأمطار الفصلية (المطر الشتوى) ، وتسقط خلال الفترة ما بين كانون أول (ديسمبر) وشباط (فبراير) .

(حـ) الأمطار المتأخرة (المطر الربيعى) ، وتسقط ما بين شهرى آذار (مارس) وآيار (مايو) .

وإذا سقطت الأمطار فى هذه الفترات الثلاث بكميات مناسبة اعتبرت سنة عادية ذات أمطار تقترب فى كميتها من معدل الأمطار العام . وتسمى سنة مطيرة إذا سقطت الأمطار فى مواعيدها المعروفة وبكميات كبيرة تزيد عن المعدل العام . ويحدث الجفاف إذا لم تسقط الأمطار خلال الفترات سالفة الذكر أو خلال فترتين أوفترة منها أو إذا سقطت بكميات تقل كثيراً عن المعدل العام .

---

(١) عبد الفتاح القاضى : الأمطار وأثرها على الإنتاج الزراعى . نشرة وزارة الزراعة الأردنية . عمان (١٩٧٠) ص ٣ .

وتعتبر الحبوب سواء منها الحبوب الغذائية أو العلفية من أكثر المنتوجات الزراعية تأثراً بكمية وتوزيع الأمطار خلال موسم نموها ، إذ تبلغ مساحة الحبوب حوالى ٧٨٪ من مجمل المساحة الزراعية . ومن هنا تبرز أهمية الأمطار بالنسبة للإنتاج الزراعى ، حيث يكون الإنتاج فى الغالب مرتفعا إذا تساقطت كميات كبيرة من المطر وكان توزيعها الموسمى جيدا والعكس بالعكس .

٣ – تذبذب نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى تبعا لتذبذب الإنتاج الغذائى . ويتعرض نصيب الفرد إلى الهبوط المطرد أيضاً بسبب الزيادة السريعة والمطردة فى عدد سكان الأردن ، تلك الزيادة التى تتفوق على الزيادة فى إنتاج المواد الغذائية . وتلعب الهجرة من الريف إلى المدن دوراً فى عرقلة زيادة إنتاج المواد الغذائية وعدم تمكنها من مسايرة الزيادة السكانية السريعة . وكذلك فإن معدل إنتاجية الدونم الواحد من المواد الغذائية لايكون مرتفعا وبخاصة فى المناطق الزراعية البعلية التى تتلقى فى معظمها ما معدله ٢٠٠ ملم مطر سنويا . وإذا استعرضنا إنتاجية الدونم الواحد من القمح ، على سبيل المثال ، وعلى أساس أنه المحصول الغذائى الرئيسى فى البلاد ، وجدنا أن معدل الإنتاج خلال الـ ١٧ عاما الأخيرة يقدر بنحو ٥٥ كغم للدونم ، فى حين أن معدل الإنتاج فى مصر ٢٦٦ كغم للدونم ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ٤٤٠ كغم للدونم[١] .

وعلاوة على الأهمية الكبيرة التى تحظى بها دراسة تطور نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى فى الأردن ، فإن تحليل مدى كفاية الإنتاج المحلى بالنسبة للطلب على المواد الغذائية يعكس لنا حقائق كثيرة عن مدى الفائض أو العجز فى إنتاج الغذاء . كذلك نجد أن دراسة تطور درجة الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية تضطرنا إلى البحث عن أسباب التغيرات التى تطرأ على درجة

---

(١) سليمان عربيات وآخرون : دراسة تحليلية لتكاليف إنتاج القمح فى منطقة مادبا . وزارة الزراعة الأردنية . عمان (١٩٧٠) ص ٤ .

الا كتفاء الذاتى . وتساعدنا معرفة هذه الأسباب فى البحث عن جميع السبل الكفيلة بمعالجة النقص فى إنتاج الغذاء . وقد اخترنا الحبوب واللحوم والحليب كعينات من المواد الغذائية ، وأجرينا عليها دراسات تحليلية لتطور إنتاج كل منها ولتطور استهلاك السكان لها تمهيداً للتعرف على تطور درجة الاكتفاء الذاتى منها .

ويوضح الجدول التالى تطور درجات الاكتفاء الذاتى من الحبوب واللحوم والحليب فى الأردن .

نوع المادة الغذائية	درجة الاكتفاء الذاتى ٪			
	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الحبـــوب	٣٣	٦٩	٤٤	٦٤,٢
اللحـــــوم	—	٩٤,٣	٧١	٦٣,٧
الحليب	—	٩٥,٦	٩٥,٤	٩٣,٩

المصدر : —
1. F.A.O., Production Yearbook, 1971.
2. F.A.O., Trade Yearbook, 1971.

نستنتج من الجدول ما يأتى :

١ — يواجه الأردن عجزاً فى الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية الأساسية وهى الحبوب واللحوم والحليب . وتختلف درجة العجز ما بين درجة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للحبوب واللحوم ودرجة صغيرة كما هو الحال بالنسبة للحليب .

٢ — يؤثر تذبذب كميات الأمطار الساقطة على تذبذب درجة الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية . وتتضح العلاقة بين كمية المطر السنوى وبين درجة الاكتفاء الذاتى ، إذ ترتفع درجة الاكتفاء الذاتى فى السنوات المطيرة وتهبط فى سنوات الجفاف .

٣ – يلعب عامل الجفاف دوراً هاما فى تعقيد مشكلة الغذاء فى الأردن ؛ ففى سنوات الجفاف يقل إنتاج الحبوب ، وتضن المراعى على الحيوانات فتموت أعداد منها ، وتهزل أعداد أخرى ، الأمر الذى ينعكس على إنتاجها من اللحوم والحليب .

٤ – ترتفع أسعار المواد الغذائية بشكل ملموس فى سنوات الجفاف بسبب قلة العرض وزيادة الطلب عليها . ويعزى ارتفاع أسعار اللحوم فى الأردن خلال سنوات الجفاف إلى عجز المراعى الطبيعية عن سد حاجات الثروة الحيوانية من الطعام وعجز أصحاب الحيوانات عن توفير الأعلاف غالية الثمن ، الأمر الذى يضطرهم إلى عرض حيواناتهم لبيعها فى الأسواق خلال فترة قصيرة واحدة . وينتج عن ذلك هبوط أسعار اللحوم خلال شهر واحد عندما تعرض أعداد كبيرة من الحيوانات للذبح ، ثم سرعان ماتعود أسعار اللحوم إلى الارتفاع لفترة طويلة بسبب قلة الحيوانات المعروضة للذبح .

٥ – يتعرض المزارعون وأصحاب الحيوانات نتيجة حدوث الجفاف لخسائر رأسمالية يمتد أثرها لسنوات عديدة قادمة ولايسهل تعويضها دون تكاليف كثيرة . وتنعكس هذه الخسائر على قدرة السكان على توفير المواد الغذائية الضرورية وتنتشر ظاهرة سوء التغذية .

٦ – ينعكس تحسن مستوى معيشة السكان فى الأردن على زيادة استهلاكهم للمواد الغذائية ذات النوعية الجيدة كاللحوم والألبان والخضروات والفواكه . ويترتب على ذلك قصور الإنتاج المحلى عن تلبية جميع حاجات السكان الاستهلاكية ، ويبتعد بالتالى عن تحقيق الاكتفاء الذاتى . ويمكن أن نأخذ تطور عدد ذبحيات الضأن والماعز كمثال على زيادة استهلاك المواطنين للحوم خلال السنوات الأخيرة . لقد كان عدد الذبحيات فى عام ١٩٦٠ من الضأن ٢٢٣٠٠٠ رأساً ، ومن الماعز ٢١٥٠٠٠ رأساً ، وتزايد هذان الرقمان فى

عام ١٩٦٦ ليصلا إلى ٣٢٤٠٠٠ رأساً من الضأن ، و٣١٩٠٠٠ رأساً من الماعز[١] ، أى بزيادة قدرها ٣٩٪ و٤٨٪ على التوالى . وفى عام ١٩٧١ بلغ عدد الذبحيات من الضأن ٣٣٨٠٠٠ ، ومن الماعز ٢٢٧٠٠٠ وذلك فى الضفة الشرقية لوحدها[٢] .

تقدير الطلب على الغذاء فى الأردن :

ترجع الزيادة فى الطلب على الغذاء إلى عاملين رئيسيين هما :

(أ) الزيادة فى عدد السكان .

(ب) الزيادة فى دخل الفرد .

ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية : — $D = P + ng$

حيث ترمز D إلى معدل الزيادة السنوية فى الطلب على الغذاء .

P « « « « « « عدد السكان .

g « « « « « « دخل الفرد .

n « مرونة الطلب الداخلية على الغذاء .

وتشير الدراسات الميدانية لموازنات البيوت أن مرونة الطلب الداخلية على الغذاء تبلغ فى البلاد النامية ٠,٧ أو ٠,٨ وبمعنى آخر فإن زيادة الدخل الفردى البالغة ١٠٪ يمكن أن تصحبها زيادة فى الانفاق الفردى على الطعام تبلغ ٧ أو ٨٪ ، وإذا طبقنا هذه المعادلة على الأردن كقطر نام نجد أن معدل الزيادة السنوية لعدد السكان خلال الستينات يبلغ ٣,٢٪ ، وأن معدل زيادة الدخل الفردى خلال نفس الفترة يبلغ ٤,٧٪ ، نتيجة لذلك فإن معدل الزيادة السنوية فى الطلب على الغذاء يبلغ ٦,٤٩٪ .

---

(١) د. فهد العزب : الملامح العامة لواقع الثروة الحيوانية وإمكانات تطويرها فى الأردن . وزارة الزراعة الأردنية ص ١٦ .

(٢) مديرية البيطرة والصحة الحيوانية بوزارة الزراعة الأردنية : التقرير السنوى لعام ١٩٧١ .

ويعتبر هذا المعدل مرتفعا إذا قورن ببعض الأقطار العربية كاليمن (— ٠,٧٪) واليمن الشعبية (— ١٪) ومصر (٣,٣٪) والسودان (٣,٣٪) ولبنان (٣,٥ ٪) وتونس (٤,٤٪) والمغرب (٥,٢٪) والعراق (٥,٦٪) وسوريا (٦,٪) . كما يرتفع هذا المعدل بالنسبة لمعدلات الزيادة السنوية فى الطلب على الغذاء فى الأقطار المتقدمة كالسويد (١,٧٪) والدنمرك (١,٩٪) والولايات المتحدة (٢,٤٪) وفرنسا (٢,٥٪) وكندا (٢,٧٪) .

وستزداد احتياجات الأردن الغذائية بمرور الزمن نتيجة للزيادة المطردة فى عدد الأفواه التى يتعين تغذيتها ونتيجة لارتفاع القوة الشرائية للأفراد . وإذا لم يحقق الأردن زيادة أسرع بكثير فى إنتاج الأغذية المعدة للاستهلاك فإنه لن يضطر إلى الاعتماد المتزايد على واردات الأغذية من الدول ذات الدخل المرتفع فحسب وإنما سيواجه ضغطا تصاعديا على الأسعار . هذا ولاتكمن المشكلة فقط فى مواجهة مطالب السكان الذين يتزايدون بسرعة ، وإنما أيضاً فى تعديل الإنتاج ليتمشى مع الأنماط المتغيرة للطلب على الأغذية التى تصحب الزيادة فى الدخول .

المستوى الغذائى :

يجب أن يوفر الفرد أربع مجموعات غذائية أساسية فى غذائه ليضمن تناول غذاء جيد وليتمتع بصحة جيدة ، وهذه هى :

١ — مجموعة الألبان : يعتبر الحليب أكثر الأغذية كمالا إذ يحتوى تقريبا على جميع المواد الغذائية .

٢ — مجموعة اللحوم : تشمل الدواجن والأسماك والبيض وغيرها . وتزود هذه المجموعة الجسم أساسا بالبروتين ثم الدهون فضلا عن الفيتامينات والأملاح المعدنية .

٣ — مجموعة الخضار والفواكه : وهى غنية بالفيتامينات والأملاح المعدنية والبروتينات .

٤ — الخبز ومنتجات الحبوب : وهذه مصدر الكربوهيدرات الرئيسى .

وتتفاوت حاجة الإنسان إلى الغذاء ونوعيته باختلاف العمر ومرحلة النمو والطول والوزن . وبصفة عامة فإن المقرر اليومى من البروتين اللازم للفرد يقرر على أساس غرام واحد من البروتين يوميا لكل كيلوجرام من وزن الجسم . أما المقادير اليومية من الكربوهيدرات اللازمة للفرد فهى ٣٠٠ — ٤٠٠ غرام ، بينما يحتاج جسم الفرد إلى كمية تتراوح ما بين ١٠٠,٥٠ غرام من الدهون ، ويجب أن لاتقل عن ٢٠ غرام يوميا .

ونظراً لاهتمام الحكومة الأردنية بموضوع الغذاء فى الأردن ، فقد أجرت مسحا غذائيا لسكان البلاد خلال الفترة من نيسان (أبريل) إلى حزيران (يونيه) ١٩٦٢ للتعرف على حقيقة الوضع الغذائى والقيام بتنفيذ التوصيات الكفيلة بتحسين تغذية الفرد . وقد كشف هذا المسح الذى قامت بعمله لجنة أمريكية أردنية مشتركة عن نتائج هامة تتعلق بمستوى الغذاء .

ويوضح الجدول التالى متوسط مايحصل عليه الفرد الأردنى يوميا من الطاقة والبروتين :

	الطاقة		البروتين	
	سعرات	٪ من المثالى	غرامات كل يوم	٪ من المثالى
السكان المدنيون غير اللاجئين				
الضفة الشرقية	٢٣٣٥	١٠٠	٧٣	١١٨
الضفة الغربية	٢٢٦٤	٩٩	٧٢	١١٤
الجنـــوب	٢٠٨٤	٨٩	٥٩	٩٣
السكان المدنيون اللاجئون				
الضفة الشرقية	١٧١٩	٧٤	٥٤	٨٥
الضفة الغربية	٢٠٢٣	٩٢	٧١	١٢٥
منطقة اريحا	١٦٨٠	٧٧	٥٤	٨٨

المصدر : —

The Hashemite Kingdom of Jordan, Nutrition Survey. April - June 1962. A Report by the Interdepartmental Committee on Nutrition for National Defence. Washington, 1963, p. 68.

نستنتج من الجدول ما يأتى :

١ ــ يتمتع السكان المدنيون من غير اللاجئين فى كلا الضفتين الشرقية والغربية بمستويات مثالية من الطاقة والبروتين التى يتكون منها غذاؤهم .

٢ ــ يعانى سكان الجنوب من غير اللاجئين فى الضفة الشرقية من نقص واضح فيما يحصلون عليه من الطاقة والبروتين فى غذائهم .

٣ ــ تتدنى نسب مايحصل عليه اللاجئون من الطاقة والبروتين فى غذائهم من المستويات المثالية . وأكثر مايكون عليه الوضع الغذائى سوءاً فى منطقة أريحا حيث مخيمات عقبة جبر وعين السلطان .

٤ ــ رغم عجز لاجئى الضفة الغربية عن الحصول على المستوى المثالى من الطاقة فى غذائهم ، إلا أنهم يحصلون على نسبة من البروتين فى غذائهم تتفوق على المستوى المثالى .

٥ ــ يمكن أن نعزو سوء التغذية التى يعانى منها السكان اللاجئون فى الأردن وسكان المناطق الجنوبية من غير اللاجئين ، إلى قلة الدخل وتدنى مستويات المعيشة . والجدير بالذكر أنه إذا كانت البيئة الطبيعية تقسو على سكان الجنوب وتضن عليهم كثيراً ، فإن تشرد اللاجئين من ديارهم وحرمانهم من استغلال أراضيهم بعد أن اغتصبها اليهود ، واعتمادهم على إغاثة وكالة الأمم المتحدة ، كل هذه الأسباب أدت إلى انتشار سوء التغذية ؛ فقد كشفت نتائج المسح الغذائى عن وجود نقص فيتامين « أ » فى غذاء جميع قطاعات السكان وبصفة خاصة سكان الجنوب (الكرك ، معان ، رأس النقب) والسكان اللاجئين . وكشفت أيضاً عن وجود حالات شديدة من سوء التغذية بين الأطفال دون سن ٤ سنوات .

٦ ــ يمثل الخبز عنصراً رئيسيا فى وجبات الغذاء التى يتناولها السكان فى الأردن . ويساهم الخبز بنسبة ٥٠٪ من السعرات والبروتينات التى يتناولها

الفرد تقريبا ، وترتفع هذه النسبة إلى ٦٠٪ عند اللاجئين . وتكمن أهمية الخبز فى أنه يمد بنحو ٣٠٪ من مجموع الكالسيوم و٤٠٪ من مجموع الحديد، و٥٦٪ من مجموع الثيامين التى يحصل عليها الفرد من تناوله للغذاء . ورغم أن الفرد يتناول أصنافا متنوعة من الأطعمة ، إلا أن مساهمة أى صنف منها لاتصل إلى الدرجة التى يساهم بها الخبز فى الغذاء .

٧ ــ لاتختلف الأردن عن بقية الأقطار النامية من ناحية مصدر البروتين الذى يدخل فى غذاء الفرد ؛ فالمصدر الرئيسى للبروتين فى غذاء الفرد الأردنى هو الحبوب التى تمد بنحو ٦٥٪ من مجموع البروتين الغذائى لجميع أفراد السكان سواء أكانوا لاجئين أم غير لاجئين . وتبلغ نسبة البروتين التى يحصل عليها الفرد فى غذائه اليومى من مصادر حيوانية ٢٤٪ من مجموع كمية البروتين الداخلة فى الغذاء ، وتتدنى هذه النسبة لتصل إلى ١٠٪ فقط عند الأفراد اللاجئين .

٨ ــ يؤدى قصور الغذاء عن تلبية حاجات جسم الفرد الفسيولوجية ، وعجزه عن تحقيق المتطلبات الضرورية للجسم إلى انتشار بعض الأمراض الناجمة عن سوء التغـذية كأمراض الكواشيوركور **Kwashiorkor** والمرسمس **Marasmus** والانيميا **Anemias** . ويتعرض الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى تأخر فى النمو ، وإلى الكساح وعدم القدرة على المشى . وتنعكس الحالة الصحية السيئة على نشاط الأطفال العام وعلى قدراتهم العقليـة .

وقد قام فريق المسح الغذائى الأردنى بدراسة الحالة الغذائية بين السكان النازحين إلى مخيمى جرش والبقعة فى أوائل عام ١٩٦٩[١] . وتدل الدراسات الإكلينيكية والغذائية والتحليلية للدم على وجود سوء تغذية عند السكان

---

(١) The Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Health, Nutrition Survey on Refugees and Displaced Persons in Jarash and Baq's Camps. Amman, 1969.

النازحين . وتنتشر أعراض مرض ما قبل الكواشيوركور بنسب مرتفعة ، وبخاصة عند مجموعة الأطفال دون سن العام . كما يعانى الأطفال دون سن ٣ سنوات من مرض الأنيميا (فقر الدم) . وتقل نسب السعرات والبروتينات وفيتامين « أ » والحديد كثيراً عن المستويات المثالية الواجب توافرها فى غذاء الفرد . ويمكن أن نوجز توزيع بعض الأمراض الناجمة عن سوء التغذية على فئات مختلفة السن من أطفال مخيمى جرش والبقعة فيما يلى :

أولا : أطفال سنهم دون العام :

١ — مخيم جرش : يعانى ٢٪ من الذكور و٦,٥٪ من الإناث من مرض المرسمس . ولم تلاحظ حالات مرض الكواشيوركور بين الذكور فى حين أن ٣,٢٪ من الإناث مصابات بهذا المرض . أما أعراض ماقبل الكواشيوركور فإنها كثيرة الانتشار بين أطفال هذا السن المبكر بنسبة ٢٥٪ عند الذكور و١٦٪ عند الإناث . وهذا يدل على وجود مشكلة سوء التغذية الناجمة عن نقص السعرات والبروتينات .

٢ — مخيم البقعة : لم يكتشف مرض المرسمس عند الذكور فى حين أن ٢٪ من الإناث يعانين من هذا المرض . ولايوجد الكواشيوركور عند كلا الجنسين مع أن ١,٣٪ من الذكور و١,٩٪ من الإناث يعانون من أعراض ما قبل الكواشيوركور .

ثانيا : أطفال سنهم يتراوح من ١ — ٦ سنوات :

١ — مخيم جرش : يعانى ٢,٦٪ من الذكور و٠,٨٪ من الإناث من مرض المرسمس . ويتعرض ١٠٪ من الذكور و١٤٪ من الإناث لأعراض ما قبل الكواشيوركور . وهناك ٠,٦٪ من الذكور و١,٦٪ من الإناث مصابون بمرض الكراشيوركور .

٢ – مخيم البقعة : لايعانى الذكور من مرض المرسمس فى حين أن ٦,٦٪ من الإناث مصابات به . ولاتوجد إصابات بمرض الكواشيوركور فى حين أن ١,٣٪ من الذكور و٦٪ من الإناث مصابون بأعراض ما قبل الكواشيوركور.

والجدير بالملاحظة أن ٧٥٪ من الأطفال دون سن الثالثة فى مخيم جرش يعانون من نقص هيموجلوبين الدم ، وأن ٣٩٪ منهم يعانون من نقص هيماتوكريت الدم . وبالإضافة إلى ذلك فإن ٢٥,٧٪ من الحوامل يعانين من نقص هيموجلوبين الدم ، بينما يعانى ٢٨٪ منهن من نقص هيماتوكريت الدم . وفى مخيم البقعة يتعرض ٨٩٪ من الأطفال دون سن الثالثة و ٥٩,٧٪ من الرجال البالغين لنقص هيموجلوبين الدم ، ويتعرض ١٦٪ من هؤلاء الأطفال و ٢٨٪ من البالغين لنقص هيماتوكريت الدم .

البحث عن حلول لمشكلة الغذاء :

إذا كان الأردن يقف صامداً وهو يتحمل الأعباء الجسيمة التى خلفتها حرب عام ١٩٤٨ وما نجم عنها من مشكلة اللاجئين ، وحرب عام ١٩٦٧ وما أوجدته من مشكلة النازحين ، فينبغى أن لايترك وحده لمواجهة الضغوط السكانية التى تتسبب عنها المشاكل الاقتصادية بصفة عامة والمشكلة الغذائية بصفة خاصة . لذلك يجب أن يتحمل المجتمع الدولى مسؤوليته تجاه مأساة فلسطين وأن يتحرك ليلقى بثقله من أجل حل المشكلة الفلسطينية . وحتى يتم تحقيق السلام القائم على العدل ، يجب أن تقوم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الغنية بتقديم المساعدات للأردن ودعمه بجميع الوسائل التى تكفل استمراريته فى مواجهة التحديات .

لقد وضع الأردن بعد عام ١٩٦٧ وجها لوجه أمام تحديات قاسية وظروف اقتصادية صعبة الأمر الذى دفعه لإعداد خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣–١٩٧٥) التى تهدف إلى تدوير عجلة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى المملكة

ومواصلة الجهد الانمائى من جديد . إن الإنتاج الزراعى والحيوانى فى الأردن ما يزالان مقصرين عن تلبية حاجات الاستهلاك المحلى ، كما يعانى القطاع الزراعى وقطاع الثروة الحيوانية من ضعف الإنتاجية ، كما أن الطاقات الزراعية للبلاد ماتزال غير مستغلة استغلالا مرضيا من حيث الاستصلاح والمحافظة على التربة وإمكانات الرى ، لذلك تحتاج الزراعة إلى تخطيط جديد شامل لإمكاناتها ومجالات تطويرها لزيادة الإنتاج الزراعى لاسيما فى الأغوار. وما تزال المشاريع الصناعية تتميز بضعف الإنتاجية وصغر حجم المشروع والتخلف فى تطبيق الإدارة الحديثة وأساليب التسوية المتطورة ، لهذا يجب توسيع القاعدة الصناعية وزيادة إنتاجيتها . ولايزال قطاع التعدين فى المراحل الأولى من تطوره ، إذ أن الموارد الطبيعية المكتشفة والمستغلة ما زالت محدودة جداً ولم يكتمل تحديد الموارد المعدنية المتوافرة فى البلاد بصورة مؤكدة ، ولهذا لابد من اعتماد البحث العلمى فى استغلال الموارد الطبيعية والتوسع فى هذا الاستغلال .

إن مساهمة قطاع الإنشاءات فى الإنتاج المحلى الإجمالى لم تتعدد ٥٪ سنويا ، الأمر الذى أدى إلى تدنى بعض المساكن عن المستويات اللائقة وارتفاع نسبة المواطنين الذين لايملكون مساكن خاصة بهم ، ولهذا لابد من إنشاء المساكن على نطاق واسع للحفاظ على صحة المواطن وكرامته . وإذا كانت خطة التنمية الثلاثية الحالية بداية الطريق نحو حل المشكلة الغذائية فى الأردن فإن خطط التنمية المتلاحقة فى المستقبل ستكون خير وقاية للسكان من الجوع وسوء التغذية .

أهداف خطة التنمية الثلاثية فى الأردن :

تستهدف خطة التنمية الأردنية (١٩٧٣ – ١٩٧٥) تحريك الفعالية الاقتصادية فى مختلف أوجه النشاط . وتتلخص الأهداف العامة للخطة

الثلاثية فيما يلى [1] :

(أ) زيادة فرص العمل المتاحة . ويقدر أن تخلق الخطة ٧٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة خلال سنواتها .

(ب) تحقيق نمو سنوى فى الإنتاج المحلى الإجمالى بمعدل ٨٪ .

(جـ) تطوير أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى مختلف مناطق المملكة .

(د) زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية .

(هـ) تدعيم ميزان المدفوعات والحد من زيادة العجز فى الميزان التجارى.

وتهدف خطة التنمية الثلاثية للقطاع الزراعى بصورة عامة إلى:

(أ) زيادة الدخل الزراعى من ٣٦,٥ مليون دينار عام ١٩٧١ إلى ٤٦,٥ مليون دينار فى عام ١٩٧٥ أى بنسبة ٢٨,٥٪ .

(ب) زيادة الكميات المنتجة من السلع الزراعية والإنتاج الحيوانى فى الضفة الشرقية .

(جـ) زيادة قيمة الصادرات من السلع الزراعية من ٤ ملايين دينار عام ١٩٧١ إلى ٨,٥ مليون دينار فى نهاية ١٩٧٥ .

(د) رفع الكفاءة التسويقية للإنتاج الزراعى.

(هـ) زيادة إنتاجية وحدة المساحة من الأراضى المستغلة .

(و) استصلاح الأراضى وزيادة المساحات القابلة للزراعة .

(ز) زيادة أعداد الحيوانات ذات الإنتاجية العالية .

وتهدف الخطة إلى تطوير قطاع الرى بزيادة المياه المتاحه لرى الأراضى ، وزيادة الرقعة الزراعيـــة المروية بحوالى ١١٠,٠٠٠ دونما ، والاستمرار فى

(١) المملكة الأردنية الهاشمية – وزارة الثقافة والإعلام ، موجز خطة التنمية الأردنية ١٩٧٣ – ١٩٧٥ .

استكشاف مصادر المياه الجوفية ومخزونها والعمل على استغلالها . ويمكن أن نذكر ، على سبيل المثال ، المشاريع الزراعية التالية :

(أ) مشروع تطوير الزراعة البعلية : يعالج المعوقات والمشكلات الطبيعية والبشرية والتنظيمية التي يواجهها المزارعون فى مناطق الزراعة البعلية .

(ب) مشروع القمح : يهدف إلى زيادة الإنتاج الحالى من القمح من ١٣٤,٠٠٠ طنا إلى ١٦٠,٠٠٠ طنا ، أى بزيادة قدرها ١٩٪ وذلك من خلال اكثا البذار المحسن من القمح وتدريب المزارعين على استعماله وتعميم الآليات الحديثة .

(ج) مشاريع حفظ التربة والتحريج : تشمل حفظ التربة فى حوض سد الزرقا . وحوض سدى الكفرين وشعيب ، وبرنامج التحريج السنوى الذى يهدف إلى زراعة ما مجموعه ٧٥,٠٠٠ دونما خلال سنوات الخطة وتطوير المشاتل الحرجية .

(د) مشاريع الإنتاج الحيوانى : تهدف إلى زيادة المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان ومنتجاتهـا ، وتطوير وتحسين خدمات الصحة الحيوانية والبيطرة .

(هـ) مشاريع البحث والإرشاد : تهدف إلى زيادة إنتاجية وحدة الأرض وتخفيض كلفة الإنتاج وتحسين النوعيات المنتجة من السلع الزراعية .

(و) مشاريع التسويق الزراعى : تهدف إلى إنشاء أربعة مراكز جديدة لتجميع وتعبئة وتخزين المنتوجات الزراعية وتصنيع المنتوجات الزراعية .

المحافظة على الموارد الطبيعية :

إن الموارد الطبيعية تفرض القيود إلى حد بعيد على النمو الزراعى الذى نعتمد عليه اعتماداً كبيراً . ويتحتم علينا فهم الموارد الطبيعية فى الأردن قبل محاولة حل مشكلة الغذاء لأن التعرف على هذه الموارد وتقييمها يساعدنا فى الكشف

من كثير من المشكلات التى تواجهها . ويمكن أن يؤدى حل هذه المشكلات إلى الاقتراب من حل مشكلة الغذاء فى الأردن . وإذا استعرضنا الموارد الطبيعية نجدها كثيرة متعددة ، فالتربة والمياه ، والمراعى والغابات ،والثروات الحيوانية والمعدنية كلها موارد طبيعية جديرة بالاهتمام والصيانة . والتربة والمياه هما العنصران الأساسيان للإنتاج الزراعى ، ولذا فمن الضرورى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الخسائر التى يتعرضان لها ، ولابد من الحفاظ على خصوبة التربة للأجيال القادمة . كما أن من الضرورى توفير الإدارة السليمة للتربة والمياه ، فإن استصلاح الأراضى المصابة وتحسين نظم الرى وأساليبه عادة تتطلب استثمار رأس مال أقل بكثير مما يتطلبه استصلاح مناطق جديدة . إن التحكم فى الفيضانات وصيانة المياه الزائدة عن الحاجة أمران ضروريان للحيلولة فى آن واحد دون حدوث أضرار فى الفصول الممطرة ، ودون وقوع خسائر بسبب الجفاف فى الفصول الأخرى .

وينبغى أن تتحقق الإدارة السليمة لأراضى الغابات والمراعى من أجل أن ترتفع طاقتها الإنتاجية ، ومن أجل صيانة هذه الموارد ، فإن حرائق الغابات وقطع أشجارها بدون تنظيم وكذلك اجهاد المراعى بالجور عليها تعتبر مشكلات كبرى وتؤدى إلى فقد موارد التربة والمياه وإلى توسع الصحارى . ويجب أن يزداد الانتفاع بموارد الغذاء المائية لمواجهة النقص فى البروتين الحيوانى . لذلك فإن تنمية الموارد السمكية يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع تحسين المراعى لتنمية الثروة الحيوانية .

إجراء البحوث العلمية والتجارب الزراعية لادخال الأصناف وفيرة الغلة :

إن الخطوة الأولى فى أى برنامج للتنمية الزراعية ينبغى أن تكون البدء فى برامج بحوث قوية ومتكاملة إلى حد بعيد ، ومرتبطة ارتباطا مباشراً بالمشكلات الزراعية من ناحية ، وبالبحوث الأساسية والجهود التى تبذل من الخارج من ناحية أخرى . وقد يتيح التقدم فى العلوم الزراعية بالأردن أن يفى باحتياجات

سكانه المزايدين . وينبغى أن تشمل الأصناف وفيرة الغلة بالإضافة إلى أى صنف لأى محصول قادر على توفير غلة عالية ظاهرة فى حالة دعمه بالقدر الكافى من المدخلات وتوفير الظروف البيئية الملائمة له . ويمكن أن نذكر من هذه الأصناف محاصيل الجـذور والبقول والبذور الزيتية والخضار والفاكهة ، وكذلك أنواع الكلأ والعلف والغابات والحيوانات الزراعية وتربية الأسماك .

وتتطلب الأصناف وفيرة الغلة مدخلات عالية وخصوبة مرتفعة وزراعة جيدة . وقد زاد استخدام هذه الأصناف من الحاجة إلى المخصبات أكثر من أى شىء آخر . وفى هذا الصدد ظهرت قيمة برنامج المخصبات كأداة ثمينة لتعميم الأصناف وفيرة الغلة . وتتكامل الأسمدة ومبيدات الآفات فى هذا المجال ، إذ لا فائدة من إنتاج محاصيل كبيرة باستعمال الأسمدة إذا تلفتها الآفات الزراعية ، كما أنهما يكملان الوسائل الأخرى لزيادة الإنتاج الغذائى ، كاستعمال بذور محسنة واللجوء إلى الرى فى الأماكن التى لايهطل المطر فيها بالقدر الكافى فى موسمه .

ويجب أن يهدف استنباط أصناف جديدة من الحبوب إلى زيادة مقاومتها للأمراض والآفات والجفاف ، وإلى زيادة غلتها ومحتواها البروتينى . ونظراً للمركز البالغ الأهمية الذى يحتله القمح والشعير باعتبارهما غذائين أساسيين ، فإن من المأمول أن يساعد مشروع تحسين القمح والشعير الذى اشترك فيه الأردن والذى تشرف عليه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مساعدة كبيرة على حل مشكلات نقص الغذاء . وقد أدى هذ المشروع إلى تحسين برامج تربية القمح والشعير بشكل ملموس . وقد تم إقرار أنواع جديدة محسنة من البذور لاستخدامها فى الزراعة على نطاق عام . ومن أصناف القمح وفيرة الغلة التى ثبت نجاحها فى الأردن يمكن أن نذكر صنف قمح ديرعلا رقم(١)، وبعض الأصناف المكسيكية للقمح .

ولاتستطيع البذور وفيرة الغلة تحقيق المعجزات إلا بزراعتها ، والعنصر السحرى فى هذا كله هو المزارع ، فبدون مساهمته تمثل التقنية الحقيقية نصراً فارغا . ويجب أن يعطى المزارع الصغير سببا مقنعا لزراعة البذور الجديدة ، وأن تكون لديه الإرادة لزراعة المزيد من المواد الغذائية . إن معرفة العوامل الحافزة لعقل المزارع الفرد — أوما يسمى بالناحية النفسية من الثورة الخضراء — لاتقل فى أهميتها ، بالنسبة لحـــل المشكلات الغذائية عن الناحيتين التقنية والاقتصادية للمشكلة . إن الكثير من نواحى التقدم الزراعى الكبرى قد تخطت صغار المزارعين ، وذلك لأن البرامج الواسعة النطاق المصممة لعلاج النقص القومى الجماعى فى الأغذية ، إنما توجه عادة إلى المزارع الذى له القدرة على انفاق بعض المال على البذور والأسمدة والآليات . فتوصيل هذه البرامج إلى صغار المزارعين الذين يعانى معظمهم من الجهل ، وإقناعهم بتغيير طرق الزراعة التقليدية هومن أهم العوامل على الإطلاق . ومن العوائق الرئيسية التى تواجه المزارع الذى يرغب فى استخدام المواد الجديدة الافتقار إلى التسهيلات العادلة والمناسبة التى توفر له القروض . وقبل أن يزيد المزارع إنتاجه ، يجب أن تتوافر له سبل الوصول إلى الأسواق وضمان تصريف محصوله .

وأخيراً فإن التقنية التى صممت للاستخدام فى الفضاء الخارجى ستلعب كذلك دوراً مهما فى تحسين نوعية حياتنا على الأرض . فثمة قمر « تقنية الموارد الأرضية » الذى لاتقتصر مهمته على التكهن بأحوال الطقس فحسب ، بل وتشمل أيضاً ارشاد أساطيل صيد الأسماك إلى أفضل الأماكن المحتملة أو الملائمة لجنى صيد بحرى وفير . ويمكن استعمال هذا النوع من الأقمار الصناعية فى البحث عن آثار المياه فى الصحارى أوفى إخطار المزارع بالأمراض الزراعية فى حال وجودها ، التى تهدد محاصيله أو أحراجه ، كما تستطيع بث المعلومات الحيوية التى من شأنها أن ترشد الجيولوجيين إلى الأماكن الصالحة للتنقيب عن المياه الجوفية والمعادن .

المراجـــع

المراجع العربية :

١ ــ المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الثقافة والإعلام ، موجز خطة التنمية الأردنية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ .

٢ ــ المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الزراعة ، التقرير السنوى لعام ١٩٧١

٣ ــ المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الزراعة ، التقرير الربعى الأول والثانى لعام ١٩٧٢ .

٤ ــ المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الزراعة ، كلفة إنتاج المحاصيل النباتية فى الأغوار الشرقية (١٩٧٢) .

٥ ــ المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الزراعة ، دراسة تحليلية لتكاليف إنتاج القمح فى منطقة مادبا (١٩٧٠) .

٦ ــ المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الزراعة ، الملامح العامة لواقع الثروة الحيوانية وإمكانات تطويرها فى الأردن .

٧ ــ المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الزراعة ، الأمطار وأثرها على الإنتاج الزراعى (١٩٧٠) .

٨ ــ د. حسن عبد القادر صالح ، مشكلة الغذاء فى العالم والوطن العربى. عمان (١٩٧٣) .

المراجع الأجنبية :

1. F.A.O., Production Yearbook, 1971.
2. F.A.O., Trade Yearbook, 1971.
3. The Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Agriculture. Livestock Program for Jordan.
4. The Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Culture and Information, Economic Development of Jordan 1954 - 1971, Amman, 1972.
5. The Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Health, Nutrition Survey on Refugees and Displaced persons in Jarash and Baq's Camps. Amman, 1969.
6. The Hashemite Kingdom of Jordan, Nutrition Survey, April - June 1962. Amman, 1963.
7. The Hashemite Kingdom of Jordan, N.R.A., Annual report of the water resources division, 1972.
8. The Hashemite Kingdom of Jordan, Three year development plan 1973 - 1975. N.P.C. Amman, 1972.
9. U.N., Salient demographic characteristics of the Arab Countries in the Middle East. Pop. Bull. No. I. Beirut, 1971.

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية